حقوق

نشرة شهرية تصدرها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
National Society for Human Rights

السنة الرابعة- العدد الثالث والخمسون -يونيو ٢٠١٠م - جمادي الآخرة ١٤٣١هـ
الرياض - المملكة العربية السعودية

تعرف على حقوقك

من حق الموقوف في قضية ما أن يتم إخباره من قبل جهة القبض والتحقيق بأسباب الإيقاف فور القبض عليه، كما لايجوز توقيف أي أنسان أو سجنه إلا في السجون أو دور التوقيف المخصصة لذلك نظاماً.
(المادة ٣٥ و ٣٦ من نظام الُجراءات الجزائية)

هل تعلم؟؟

هل تعلم أن الشريعة الإسلامية قد وضعت حقوق للجنين قبل ولادته منها حقه في الحياة، والبقاء والنماء، وحقه في الحصول علي الرعاية الصحية وحقه في الإرث والوصية والوقف، بل إثباتها حتى للجنين السقط حقوق منها حقه في الغسل والصلاة عليه.

ص ٣ نائب رئيس الجمعية يشارك في الملتقى السادس لمدراء مكاتب الضمان الاجتماعي

ص ٨ بيان الجمعية بمناسبة اليوم العالمي لضحايا العنف ضد الأطفالالأبرياء

ص ٩ بيان الجمعية بمناسبة اليوم العالمي للأسرة

ص ١٢ رئيس الجمعية يطالب بهيئة عليا للإشراف على مشاريع الدولة

خلال حضور معالي الأستاذ تركي السديري رئيس هيئة حقوق الإنسان سابقا لإجتماع اللقاء الدوري الثاني لأعضاء الجمعية بمدينة الرياض يؤكد على أن سياسة الباب المفتوح تعزز جهود العاملين في مجال حقوق الإنسان

بحضور معالي الأستاذ تركي بن خالد السديري رئيس هيئة حقوق الإنسان سابقاً عقد في مقر الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يوم الأحد الماضي اللقاء الدوري الثاني لأعضاء الجمعية بمدينة الرياض ، وقد بدأ الاجتماع بكلمة لسعادة رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رحب فيها بضيف اللقاء معالي الأستاذ تركي بن خالد السديري رئيس هيئة حقوق الإنسان سابقا ، حيث أبرز جهود معاليه مقدراً التعاون الذى تم في عهد رئاسته لهيئة حقوق الإنسان مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ومبيناً ما بذله من جهود في مجال حقوق الإنسان ونشر ثقافتها في المجتمع ، ثم تحدث معالي الأستاذ تركي بن خالد السديري مستعرضا تجربته في مجال حقوق الإنسان ، والصعوبات التي واجهها ، وأهم الإنجازات والنجاحات التي حققتها هيئة حقوق الإنسان أثناء رئاسته لها ، كما تحدث عن اهتمامه بقضايا السجناء والقضايا العمالية والعنف الأسري وأوضح أن العمل الحقوقي في المملكة يستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية ويجب أن يكون هناك انفتاح على الآخر وان يكون التعامل بشفافية مع الجميع وإعطاء أصحاب المظالم الأهمية الكبرى من اجل تحقيق الأهداف المرجوة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وأوضح أن سياسة الباب المفتوح ساهمت كثيرا في نجاح مهمته الإنسانية وأشار أن قضايا الفقر كانت من ابرز اهتماماته.

وقد ناقش الأعضاء الحاضرين أهمية إصدار مدونة حقوقية والحاجة لمعالجة بعض قضايا السجناء الأمنيين بما يضمن المحافظة على امن الوطن وحماية حقوق الإنسان من خلال التنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة كما اتفق الجميع على أن تطبيق الأنظمة وتفعيل الاتفاقيات والمواثيق التي انضمت إليها المملكة ولا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية من الأهمية بمكان للمحافظة على حقوق الإنسان في بلادنا مما يتطلب مضاعفة الجهود وإيضاح الحقيقة والإسهام في نشر الثقافة الحقوقية بما يخدم سمعة المملكة وقد طرح بعض الأعضاء الحاضرين عدد من الاستفسارات على معاليه والتي دار معظمها عن الوضع الحقوقي في المملكة والدور المناط بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان والجهات ذات العلاقة في هذا

التفاصيل ص7

بيان الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بشأن الاعتداء الإسرائيلي على قافلة الحرية

إن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية تدين وبشدة الاعتداء الصهيوني الإرهابي على سفينة الحرية التي حاولت كسر الحصار الاسرائيلي المفروض منذ أكثر من ألف يوم على قطاع غزة ، وما نتج عن ذلك من قتل وإصابات . والجمعية تعتبر هذا الاعتداء جريمة حرب وقرصنة وإرهاب دولة ومخالفة لكل القوانين والأعراف والمعاهدات والمواثيق الدولية والإنسانية . وتأكيدا على العقلية الإرهابية للكيان الصهيوني ، وغيابا للعدالة الدولية التي تعامل إسرائيل على أنها دولة فوق القانون ،

رغم أن السلطات الإسرائيلية تصر على عدم الالتزام بالقرارات الدولية المتعلقة بإنهاء الحصار على غزة ضاربه بعرض الحائط مبادئ اتفاقية جنيف الرابعة لحقوق الإنسان والقانون الدولي البحري الذي يكفل لجميع السفن حق العبور ، لاسيما وإن هذه السفن قادمة في مهمة إنسانية وتحمل مساعدات إغاثيه للسكان المدنيين المحاصرين.

والجمعية تدعو المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية وكافة منظمات وجمعيات حقوق الإنسان إلى العمل من اجل إدانة و تقديم المسئولين الاسرائليين الذين أمروا ونفذوا هذا العمل الإجرامي إلى المحاكمة ، وإلى العمل من اجل فك الحصار المفروض على قطاع غزة.

فإن عدم اتخاذ أي إجراء في هذا الشأن يمثل وصمة عار على جبين الإنسانية وهتك لمباديء حقوق الإنسان وتشجيع للمعتدي على استمرار في اعتدائه وخرقه للمواثيق الدولية.

نائب رئيس الجمعية يشارك في الملتقى السادس لمدراء مكاتب الضمان الاجتماعي

شارك نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان في الملتقى السادس لمديري العموم ومديري ومديرات مكاتب الضمان الاجتماعي المنعقد بمقر الغرفة التجارية الصناعية بنجران، والذي اختتم نشاطاته يوم الأربعاء ١٤٣١/٦/٥هـ الموافق ٢٠١٠/٥/١٩ م ، بكلمة جاء فيها

أن دعوة الجمعية و كذلك هيئة حقوق الإنسان و غيرها من جمعيات أهلية للمشاركة في هذا الملتقى هي محل تقدير كبير من كافة العاملين في المجال الحقوقي فهي تعبر عن ادارك من قبل المسئولين في الوزارة لأهمية الأبعاد الحقوقية للعمل الحكومي، كما تؤكد الحرص على التعاون مع الجهات الحقوقية فيما يخدم أهداف الوزارة و هذا ما نلمسه دائما من خلال التواصل المستمر مع قطاعات الوزارة المختلفة. كذلك لابد من كلمة شكر خاصة نوجهها لوكالة الضمان الاجتماعي فهي تعد في مقدمة الجهات الرسمية التي تتعاون مع الجمعية و استجابتها تأتي سريعة و مثمرة بشأن الحالات التي نخاطبها بشأنها. الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مواجهة الفقر.

قبل الحديث عن مجالات التعاون الممكنة بين الوزارة و الجهات الحقوقية في مجال مكافحة الفقر لابد من الإشارة إلى أننا في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان و منذ الأيام الأولى للتأسيس استقبلنا الكثير من طلبات المساعدة المالية من أفراد و اسر محتاجة سعودية و غير سعودية رغم حرصنا على تحديد نطاق اختصاصات الجمعية و التأكيد على أنها ليست معنية بتقديم المساعدات. مع ذلك لا نستطيع أبداً الاعتذار لهذه الطلبات تقديراً و تفهماً لحاجة أصحابها، فكنا نبحث عن جهات توفر المساعدة سواء كانت جمعيات خيرية أو رجال أعمال أو ما يجود به أعضاء الجمعية. الجمعية لا تزال تستقبل مثل هذه الطلبات حيث وجدنا في وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي خير عون لمعالجة هذه الحالات الإنسانية التي نحيلها إليها ما نعتقد بعد الدارسة و المراجعة انه جدير بالمساعدة.

إلا أن هذا الوضع و المتمثل في استمرار تلقي الجمعية لطلبات المساعدة يشير إلى ثلاث إشكالات على الأقل:

أولا: عدم فهم بعض فئات المجتمع لاختصاصات و مهام الجمعيات الحقوقية و الخلط بينها و بين الجمعيات الخيرية و لاشك أن سوء الفهم هذا هو جزء من مشكلة اكبر تتعلق بالثقافة الحقوقية التي وجدنا من خلال عمل الجمعية و كذلك من خلال دراسة متخصصة أجريت على مستوى المملكة أنها تعاني من الضعف لأسباب مختلفة و نعمل على معالجة ذلك من خلال برامج نشر ثقافة حقوق الإنسان.

ثانيا: أن استمرار توجه الأفراد و الأسر المحتاجة للجمعية أو الهيئة لطلب المساعدة رغم الجهود المبذولة لبيان أن المساعدات خارج اختصاص هذه الجهات قد يكون مؤشر يضاف إلى مؤشرات أخرى تدل على اتساع مساحة الحاجة و الفقر في المجتمع السعودي الناجمة عن ارتفاع تكاليف المعيشة و كذلك و التحولات الاجتماعية و القيمية الكبيرة التي شهدها المجتمع و تسببت في إضعاف آليات التضامن و التراحم التقليدية حيث كان القريب يسأل عن قريبه و الجار عن جاره و يسعى في حاجته.

ثالثا: لقد دفعنا موضوع طلب المساعدات إلى مراجعة داخلية في الجمعية لتحديد دورها في هذا الجانب من خلال قراءة دقيقة للعمل الحقوقي و علاقته بالفقر إلا أن هذه المراجعة لم تصرفنا عن الاستمرار في تلقي طلبات المساعدة خاصة من الحالات الأكثر حاجة مثل الأيتام و الأسر دون عائل فهذه لا يمكن أن نعتذر لها تحت أي حجة كانت أو التذرع بعدم الاختصاص لذلك سنستمر في التواصل مع وكالة الضمان الاجتماعي لمعالجة هذه الحالات مقدرين لها تجاوبها الدائم.

رغم ذلك فالجمعية بدأت مؤخراً في التعامل مع الفقر كقضية عامة و ليس كحالات فردية و نسعى جاهدين إلى تحديد رؤية حقوقية لهذه القضية.

الفقر : رؤية حقوقية

تنظر الجمعيات و المؤسسات الحقوقية للفقر من زاوية الحق في العيش الكريم الذي أكدته الشرائع السماوية و المواثيق الدولية و الأنظمة الوطنية. فالكرامة الإنسانية التي تعد أعلى و أجل قيمة يتمتع بها الإنسان لا يمكن أن تتحقق دون توفر أسباب العيش الكريم. التكريم هو أصل الحقوق و مبدئها حيث قال الله تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا»

و تظهر لنا المعالجة الحقوقية المختلفة لموضوع الفقر من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و الذي يعد أول مشروع عالمي لحقوق الإنسان. الإعلان بالطبع لم يتناول الفقر بشكل مباشر بل من خلال التأكيد على حق الإنسان في العيش الكريم حيث تضمنت ديباجته النص على أن كرامة الإنسان تستوجب تحرره من الفاقة. كما نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٥ من الإعلان على أن « لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته». بل يمكن القول أن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الصادر عام ١٩٦٦ بمجمله وضع لهدف واحد وهو تمكين الإنسان من العيش الكريم الذي بدونه لا تتحقق كرامته.

من هنا و في إطار معالجة الفقر من زاوية الحق في العيش الكريم نجد أن المؤسسات الحقوقية تتبنى رؤية شاملة لموضوع الفقر الذي يتجاوز في تعريفه قلة أو انعدام الدخل إلى « عدم القدرة على توفير المقومات الأساسية للحياة من مأكل ومشرب ومسكن ومواصلات ...» النظرة الحقوقية ترى في الفقر انتهاك رئيس لحقوق الإنسان، فالفقير يحرم من كافة حقوقه و يجعل الفقر منه كائناً سهل الاستغلال يعيش على هامش الحياة دون دور أو مساهمة في مجتمعة فهو مشغول بسد حاجته اليومية التي قد تجبره على تقديم تنازلات عن بقية حقوقه.

النظرة للفقر من زاوية الحق في العيش الكريم تجعل من معالجة الفقر واجباً على الدولة حيث تتحمل مؤسساتها و أجهزتها المختلفة مسئولية يترتب عليها المحاسبة في حال التقصير.

كما أن النظرة الحقوقية للفقر تجعل من مساعدة الفقير لتجاوز فقره و ضمان تمتعه بالعيش الكريم واجباً و وطنيا و ليس عملا خيرياً.

المجتمع الدولي الذي أدرك الآثار الخطيرة للفقر على حقوق الإنسان اتخذت سلسلة من الإجراءات لمواجهته، فقد عقدت قمم عالمية خاصة لمناقشة الفقر وسبل التصدي له، كما أقر عقد للتخلص من الفقر حيث بدا العقد الثاني في ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٧ ، إضافة إلى تحديد يوم عالمي سمي باليوم العالمي للقضاء على الفقر هدفه تعزيز الوعي تجاه الحاجة للحد من الفقر والفقر المدقع في كافة البلدان وبشكل خاص في البلدان النامية .

العيش الكريم يتضمن أبعاد كثيرة منها الحق في التعليم و في العمل و في الصحة و في الغذاء و في المسكن و في الضمان الاجتماعي. هذه النظرة الشمولية لموضوع الفقر تستوجب تغيراً في المنهج المتبع لمعالجته حيث تصبح البرامج الهادفة لمساعدة الفقراء مجرد جزء بسيط من المعالجة تأتي في إطار اشمل يتضمن؛ تشريع أنظمة، و رسم سياسات و تطبيق برامج شاملة تتناول كافة الأبعاد ذات العلاقة بالعيش الكريم.

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تتبنى هذه النظرة الشمولية لقضية الفقر المستندة على مفهوم الحق في العيش الكريم و تعبر الجمعية عن موقفها هذا من خلال تقاريرها و بياناتها من خلال معالجاتها للحالات اليومية التي تتلقها. الجمعية تدعو إلى زيادة فرص العمل و تحسين ظروفه و معالجة موضوع البطالة و توفير التعليم و توفير الخدمات الصحية في كافة مناطق المملكة و محافظاتها و قراها و تحسين مستواها كما تدعو إلى تبني سياسة اسكان يمكن من خلالها معالجة الخلل الذي نعيشه حيث لا تستطيع نسبة كبيرة من السكان توفير مسكن خاص . الجمعية كذلك تعالج و باستمرار قضية الحرمان من الهوية التي تعاني منها بعض الفئات في المجتمع و التي تعد في مقدمة الانتهاكات التي تحرم المواطن من حقه في العيش الكريم. هؤلاء الذين يعيشون بدون هوية أو لا يقدرون على الحصول على أوراق ثبوتية لأسباب مختلفة يحرمون من ابسط حقوقه في التعليم و الصحة و الوظيفة.

و الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالطبع لا تبتدع جديداً بل هي تعمل في إطار موجود أصلاً رسمته أنظمة و سياسات الدولة. فالمملكة و من منطلق الأسس الشريعة التي تقوم عليها و تقديراً لمسئوليتها المدنية تجاه مواطنيها و المقيمين على أراضيها تبنت

إستراتيجية متكاملة هدفها توفير العيش الكريم و قد تضمن النظام الأساسي للحكم عدد من المواد التي تعلن الدولة من خلالها مسؤولياتها في توفير هذا الحق و نذكر هنا تحديداً المواد (٢٢، ٢٦، ٢٧،٢٨، ٣٠،٣١) : المادة الثانية والعشرون يتم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق خطة علمية عادلة. المادة السادسة والعشرون تحمى الدولة حقوق الإنسان.. وفق الشريعة الإسلامية. المادة السابعة والعشرون تكفل الدولة حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة وتدعم الضمان الاجتماعي وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية. المادة الثامنة والعشرون تيسر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه وتسن الأنظمة التي تحمى العامل وصاحب العمل. المادة الثلاثون توفر الدولة التعليم العام .. وتلتزم بمكافحة الأمية. المادة الحادية والثلاثون تعنى الدولة بالصحة العامة .. وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطن.

هذه الرؤية الشاملة و المتكاملة للحق في العيش الكريم ترتب مسئوليات على كافة أجهزة الدولة و مؤسساتها لضمان تمتع المواطن بهذا الحق. واقع سياسة مكافحة الفقر إن ما نلحظه انه و بسبب تبني مفهوم ضيق للفقر و عدم النظر إليه من زاوية الحق في العيش الكريم نجد أن وزارة الشئون الاجتماعية أصبحت تتحمل المسئولية الكاملة في معالجة قضية الفقر و استطاعت بقية الجهات الحكومية ذات العلاقة بتمتع المواطن بالعيش الكريم أن تتجنب تحمل مسئولية حرمان أفراد و أسر كثيرة من هذا الحق.

الوزارة و منذ نشأتها تبنت برامج مختلفة للقيام بمسئولياتها تجاه هذه القضية و لاشك أنكم أعمل بهذه البرامج و هي محل تقدير من الجميع . الوزارة كذلك تأخذ برؤية ديناميكية لمعالجة الفقر و هذا يظهر من خلال التطور المستمر الذي تشهده هذه البرامج باستحداث برامج جديدة و تطوير آليات تقديم المساعدات. رغم هذا فما يظهر لنا أن إستراتيجية مكافحة الفقر بشكل عام لا تتواكب مع التغيرات السريعة و الكبيرة التي يشهدها المجتمع، و لو اقتصرنا على ما شهده المجتمع السعودي من تغيرات خلال السنوات الخمس الأخيرة لاتضح لنا العبء المتزايد على الوزارة و أجهزتها المختلفة لمواجهة قضية الفقر. فمساحته تزداد بسبب الأزمات الاقتصادية سواء المحلية (كارثة انهيار الأسهم)، أو العالمية و كذلك ارتفاع تكاليف المعيشة و ما شكلته من ضغوط جديدة على الأسر المحتاجة إضافة إلى آثارها في تآكل الطبقة الوسطى و التي تعد صمام الأمان و الاستقرار في المجتمع. هناك حاجة إلى استراتيجيات تنموية شاملة تعتمد منهجاً متكاملا و تنطلق من منظور الحق في العيش الكريم للتصدي للفقر من جميع أبعاده تقوم على توفير التعليم و التدريس و الفرص الوظيفية التعليم و ضمان الغذاء السليم و الرعاية الصحية و المسكن و تؤكد على فكرة تمكين الفقراء و المحتاجين. هذه الإستراتيجية تستوجب إشراك حقيقي و فاعل لمؤسسات المجتمع المدني و كذلك تحميل القطاع الخاص مسئولياته و هذا لا يقتصر على مجرد تقديم الدعم المالي بل تبني سياسات توفر للمواطن فرصاً وظيفية تمكنه من الحصول على دخل ثابت و كذلك المساهمة في برامج تنموية مستمرة و ليست ظرفية، و تجنب الإجراءات التعسفية ضد العاملين و خاصة الفصل من الوظيفة لما لذلك من آثار وخيمة تتجاوز الموظف إلى بقية أفراد عائلته و تزيد من مساحة الفقر و تضيف عبء جديد على برامج محاربة الفقر. كذلك من المهم ان تعمل الوزارة على استثمار المناسبات الوطنية و العالمية و من ذلك اليوم العالمي لمحاربة الفقر الذي يصادف السابع عشر من أكتوبر من كل عام للتوعية بمعاناة الأفراد و الأسر المحرومة من حقها في العيش الكريم . هذه المناسبات يجب أن لا توظف لدعاية للوزارة و أو أجهزتها و ما تقوم به في مواجهة الفقر بل التوعية بخطر المشكلة بأبعادها المختلفة و الدعوة للجميع أفراداً و جمعيات و مؤسسات و أجهزة حكومية للمشاركة في مكافحة الفقر .

كذلك على الوزارة استثمار القنوات المتاحة و في مقدمتها الحوار الوطني لتسليط الضوء على قضية الفقر و إشراك الآخرين في هم و مسئولية مواجهته. نحن اليوم أمام سؤال كبير و مشروع و هو كيف في دولة تتمتع بثروات كبيرة و تعد من أغنى عشرين دولة في العالم يحرم مئات الآلاف من أسرها من حقهم في العيش الكريم. كيف لنا أن نفسر هذه العلاقة العكسية التي بدأنا نشهدها في السنوات الأخيرة بين تنامي موارد الدولة نتيجة ارتفاع عوائد النفط من جهة، و زيادة مساحة الفقر في المجتمع السعودي من جهة أخرى. هذا النقاش الشفاف يعد خطوة مهمة في سبيل الوصول إلى الإستراتيجية المتكاملة المنشودة و الحصول على الدعم اللازم ليس من الدولة فقط بل من القطاع الخاص و المجتمع كذلك للتمكن من معالجة حقيقة لهذا التحدي الذي نواجهه. على الوزارة أن لا تتردد في تبني مثل هذا الحوار و كذلك الدعوة للنظر في السياسات الاقتصادية و التوظيفية و التعليمية و أثرها في قضية الفقر و أن لا تتحرج من طرح هذه الإشكالات من منطلق تجاوز حدود الصلاحيات فانتم تتحملون أخطاء و تقصير غيركم سواء في التعليم أو التوظيف أو التخطيط. المسئولية في محاربة الفقر و ضمان العيش الكريم مشتركة و لا يمكن لوزارة الشئون الاجتماعية أن تكون وحيدة في تحملها. فالفقر و الحرمان من العيش الكريم قد يكون نتيجة لسياسات أو قرارات صدرت من جهات أخرى تتحمل الوزارة تبعاتها (على سبيل المثال: تدني الرواتب خاصة في القطاع الخاص، قلة الفرص الوظيفية للنساء و هو ما يفسر تركز الفقر بينهن ، البطالة و زيادة العمالة الأجنبية، كارثة الأسهم. كذلك طبيعة التركيبة السكانية حيث غالبية المواطنين من الشباب مما يرفع من نسب الإعالة. حتى قطاع القضاء قد يضاعف مسئولياتكم في العناية بالفقراء فتأخر الفصل في المنازعات الأسرية لسنوات سواء كانت تتعلق بالطلاق أو الحضانة أو النفقة يترتب عليها آثار سلبية على الأسر و يزيد من معاناتها المعيشية. الأحكام بالسجن خاصة في القضايا المدنية تزيد من الأعباء عليكم لما يترتب عليها من آثار خطيرة و ترك اسر بأكملها بدون عائل. و هذا يعني أنكم معنيون بشكل أو بآخر بموضوع البحث عن بدائل للسجون). إن هذه القضايا و الإشكالات كبيرة و تتطلب حلولاً إستراتيجية تشارك فيها كافة أجهزة الدولة و وزارة الشئون الاجتماعية التي تتحمل تبعات هذه القضايا رغم أنها ليست ضمن اختصاصاتها جديرة بأن تبادر وتتبنى موقفاً جريئاً يحمل كافة المؤسسات مسئولياتها في تحقيق العيش الكريم لكافة المواطنين.

إن وزارة الشئون الاجتماعية و رغم ما تقدمه من خدمات جليلة لمواجهة الفقر و في حال استمرت في تبني منهجاً أحاديا في مواجهة الفقر و نظرا لما نرصده من تغيرات يعيشها المجتمع ستصل حتما إلى مرحلة الإنهاك مهما طورت و أضافت من برامج و آليات و مهما ضاعفت من ميزانية المساعدات و نوعيتها. البديل هو تبني رؤية حقوقية تتعامل مع الفقر من خلال حق المواطن في العيش الكريم و هو حق لا تقتصر مسئوليات الوفاء به على وزارة الشئون الاجتماعية.

توصيات

١- -أن تبادر الوزارة إلى اقتراح إنشاء هيئة تنسيقية عليا تحت إشرافها و بمشاركة كافة الأجهزة الحكومية و المؤسسات الأهلية ذات العلاقة لتنفيذ إستراتيجية متكاملة لمحاربة الفقر مبنية على منظور الحق في العيش الكريم.

٢-إعادة صياغة كاملة لنظام الضمان الاجتماعي ليتلاءم من التغيرات التي شهدها المجتمع و التي زادت من مساحة الفقر و الحاجة.

٣-البحث الجاد في موضوع تحديد خط الفقر و التخلي عن الموقف المتحفظ من هذا الموضوع فالدول على مختلف أنظمتها الاجتماعية و السياسية و خلفياتها الثقافية حددت خطاً للفقر ساعدها في رسم سياساتها لمواجهة الفقر.

٤-العمل على تأسيس نظام يمكن من خلاله التعرف على الأسر المتعففة. أخيراً هذه بعض الملاحظات ذات الطابع الإجرائي على تقديم المساعدات و التي رصدناها من خلال ما تتلقاه الجمعية من شكاوى تتعلق بالضمان الاجتماعي و منها:

١-مشكلة المعلقات المعلقة هي في الغالب زوجة لديها دعوى فسخ عقد النكاح بالمحكمة ضد زوجها قد تستغرق عدة سنوات يطلب منها إحضار صك هجران من المحكمة لتستفيد من الضمان إلا أن المحاكم و منذ سنتين توقفت عن إصدار صكوك الهجران مما يعني حرمانها من المساعدة خلال هذه الفترة التي قد تطول لسنوات.

٢-المواطنة المتزوجة من غير سعودي : إن كان زوجها غير قادر على العمل فيطلب منها الكثير من الأوراق التي قد يصعب توفيرها.

٣-المواطن الذي يتم فصله من عمله لسبب ما و لم يتم إسقاط مهنته من دفتر العائلة يعاني الكثير هو و أسرته و لا يستفيد من الضمان حتى و لو تقدم بما يثبت فصله من عمله. و نذكر هنا تباين في الاجراءت في مكاتب الضمان الاجتماعي فعلى سبيل المثال خاطبت الجمعية مكتب الضمان في الرياض بشأن حالة و تم شمولها بالضمان قبل إسقاط المهنة، أما الحالة الثانية فقد تمت الكتابة لمكتب الضمان الاجتماعي في المدينة المنورة و رفض تقديم المساعدة لعدم إسقاط المهنة.

٤-يشتكي بعض المستفيدين من طول الإجراءات التي قد تستغرق عدة أشهر ليبدأ الصرف حتى في حال توفر الأوراق المطلوبة.

٥-عند اتخاذ القرار بوقف صرف الضمان للمستفيد لا يتم إبلاغه بذلك و يفاجأ بوقف الصرف.

٦-بعض المستفيدات يشتكين من سؤ معاملة بعض موظفات الضمان بما يشعرهم بأن مبلغ الضمان وكأنه منحة من الموظفة و ليس حقاً لهن.

٧-معظم المراجعات يشتكين من ضعف المبلغ الشهري المخصص (٨٠٠ -٩٠٠ ريال شهريا)

حقوق الإنسان ترفع تقريرا لأمير منطقة مكة عن أوضاع الأيتام

رفع فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة تقريرا مفصلا لأمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل ، ولوزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين عن الأوضاع في دار الأيتام بالعاصمة المقدسة في ضوء الزيارة التي قام بها وفد من الجمعية إلى الدار واطلاعه على الأوضاع بداخلها.

وبين مشرف فرع الجمعية الدكتور حسين الشريف أن التقرير يشتمل على النواحي السلبية المرصودة ، وفي مقدمتها تعذيب الأطفال وإساءة معاملتهم، وعدم توفير احتياجاتهم المعيشية، وعدم الاهتمام بالنظافة داخل الدار، وكذا النواحي الإيجابية، ومنها تقسيم الأيتام إلى ثلاث فئات بحسب السن ، فالفئة الأولى لمن أعمارهم بين ٧ و١١ عاما ، والفئة الثانية لمن أعمارهم بين ١١ و١٧ عاما، والفئة الثالثة لمن أعمارهم أكثر من ١٨ عاما ، إلى جانب الانتظام في صرف المكافآت للأيتام شهريا ، حيث إن الوزارة تصرف مكافآت مالية لكل الأيتام بحسب أعمارهم؛ مما يساعدهم على توفير احتياجاتهم المعيشية.

وكانت أهم ملاحظات الجمعية الوطنية هي أن المظهر العام الخارجي للمبني جيد ولكنه من الداخل أقرب ما يكون لمعتقل مجرمين (ظاهره فيه الرحمة وباطنه العذاب)، كما ان العنابر سيئة وبعض الأبناء ينام على السرير مباشرة بدون مرتبة أسفنجية فضلاً عن ان دواليب ملابسهم مكسرة وقذرة للغاية. كما تضمنت وجود أكثر من خمسين طالبًا يستخدمون أربعة حمامات فقط في العنبر الواحد وعدم جدوى العيادة الطبية التي ربما لم يدخلها احد من شهر بدليل وجود غبار على مكتب الطبيب، كما تبين تخزين الأدوية في دولاب ملابس حديد لا تقل درجة حرارته عن اربعين درجة فيما الأدوية بحاجة الى درجة حرارة لا تزيد عن ٢٥ درجة كما هو مسجل عليها. وشوهدت سلة المهملات الورقية مليئة بالقطن الملوث بالدماء والإبر لمدة طويلة والحمامات قذرة وغير صالحة للاستخدام البشري بالاضافة الى اعداد هائلة من الصراصير التي اتخذت من كل زاوية من زوايا الدار سكنًا لها ابتداءً بمهاجع الطلاب والحمامات والصالات والمطبخ. وتضمنت الملاحظات أن الطريقة التي يتم بها غسل ملابس الايتام سيئة ممّا قد يسبب انتشار العدوى فضلا عن انعدام المتابعة للتلفزيون ممّا أدى الى اقبالهم على رؤية افلام ر قص عارية واخرى للعنف. واشارت اللجنة الى العنف الواضح على الطلاب واستخدام الضرب كوسيلة عقاب وقد صورت بعض هذه الآثار بالاضافة الى استخدام الوقوف الطويل كعقاب جماعي ومنع وتأخير المصرف في كثير من الأحيان ومحاولة مدير الدار عرقلة مهام اللجنة وتزكية موظفيه.

وانتقدت أسلوب مدير الدار البوليسي مع الأبناء الصغار في مكتبه مشيرة الى ان المطبخ يوجد به موقد واحد يخدم أكثر من ١٣٠ نزيلاً بالاضافة الى رداءة الطعام والعصير والمطبخ . وخلص التقرير الى ان الوضع سيئ بالدار وبحاجة الى مراجعة شاملة سواء بالنسبة للمبنى والموظفين

وأوضح مدير الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي أنه تم إيفاد فريق من الفرع لزيارة الأيتام وتقصي الحقائق، ومعرفة الأوضاع بشكل مفصل حيث التقى الوفد بالأيتام، وأعد تقريرا شاملا. وعلى أثره فتحت الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة تحقيقًا موسعًا مع مسؤولي وإخصائي دارالتربية الاجتماعية لرعاية الفتيان بمكة المكرمة .

حسين الشريف : التقرير يشتمل على النواحي السلبية المرصودة ، وفي مقدمتها إساءة معاملة الأطفال وعدم توفير احتياجاتهم المعيشية، وعدم الاهتمام بالنظافة داخل الدار، وكذا النواحي الإيجابية.

حقوق الإنسان ترصد بعض الملاحظات على سكن طالبات أم القرى

وقف وفد نسائي من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة على سكن طالبات جامعة أم القرى. ورصد الوفد تردي الوضع الصحي، الاجتماعي والنفسي داخل السكن الذي أغلقت نوافذه بالكامل بأسيجة حديدية منعت التهوية، إلى جانب أن السكن غابت عنه وسائل الراحة والترفيه في ظل تكدس ٢٦١ طالبة في ٧٤ غرفة. كما أن السكن لا يحتوي على غرف مخصصة لمذاكرة الدروس التي تتلقاها الطالبات مع افتقاره إلى عيادة طبية، وتردي دورات المياه والمطابخ والمصاعد وقلة أعداد عاملات النظافة، وضعف الوجبات الغذائية. وكذلك فالسكن يبتعد عن الجامعة بمسافة طويلة. وجاءت زيارة الوفد تجاوبا مع تلقته الجمعية من شكاوى الطالبات جراء مايعانينه من إدارة إسكان الجامعة.

ولقد واجه الوفد رفضا من دخول السكن لمرتين متتاليتين من قبل المشرفين على الإسكان حينما اشترطوا على الوفد إحضار موافقة الجامعة على الزيارة قبل أن ينجح الوفد وبصعوبة في دخول المسكن.وقالت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الجوهرة العنقري أن الزيارة لسكن طالبات جامعة أم القرى قادها أكثر من دافع ، من بينها جملة شكاوى من قبل الطالبات ، «ونحن كحقوق إنسان من واجبنا تقصي الحقائق ونتابعها ونبلغ عنها، وسكن الطالبات مثله مثل أي سكن لدائرة حكومية أو قطاع خاص، يستوجب علينا الاطلاع على الوضع الحالي للسكن».

وأبانت العنقري، «حددنا أخصائيات لزيارة السكن وأشعرنا الجامعة بهذه الرغبة ووضعت مجموعة من المحاور للموظفات الأخصائيات الممثلات للجمعية لبحثها والنظر فيها والإجابة عنها، ووصلني تقرير متكامل عن السكن، حيث إنه مبنى مستأجر مكون من ستة طوابق وفي كل طابق ثلاث شقق ومجموع الغرف ٧٤ غرفة وعدد الطالبات ٢٦١ طالبة.والمفروض أن تكون هناك غرف للنوم وغرفة للمذاكرة والجلوس، إلا أنه نظرا لزيادة عدد الطالبات تحولت كلها إلى غرف نوم وسرر ولا يوجد مكان مناسب للمذاكرة، حيث إن الساكنات هن طالبات جامعة والهدف الأساسي من السكن توفير الراحة للطالبات لاستكمال دروسهن وهذا مبدئيا غير متوافر.

كما أن كل نوافذ السكن مقفلة بما يمنع التهوية والوضع برمته غير صحي، وهناك مشكلة في التكييف وكذلك دورات المياه فيها مشاكل وأيضا الكافتيريا والمطابخ غير مكتملة ، حيث إن الطالبات يأتين من الجامعة مرهقات ليس لديهن قدرة على الطبخ لأنفسهن ، والمفترض توفير وجبات صحية جيدة تسهل عليهن الإقامة في السكن.

كما أن المسكن بلا عيادة طبية و «نادرا ما تذهب الطالبة المريضة للمستشفى إلا في الحالات الحرجة طبعا، هذا يأتي نوعا من أنواع الحرص على البنات لكن هذا الحرص في عدم الثقة غير مبرر لأن المريضة لابد لها من مرافقة في الخروج والعودة وطالبات يدرسن في جامعة وصلن إلى مرحلة من الرشد والتعقل الذي يستوجب أن نثق فيهن.

واحتجت الجوهرة العنقري على معاملة بعض الجهات مع زيارات فريق الجمعية النسائي «ندخل إلى السجون ونجلس مع السجينات ونجد تقبلا من وزارة الداخلية، بينما هناك جهات عندما نزورهم كأنني أقول لوزير أنت مخطئ وأنت من وضع موظفين لايؤدون الأمانة ونريده أن يبحث عن الخلل ونحن هدفنا نبلغ لنلفت نظرهم لا لكي نتهم وكون الجامعة سمحت للجمعية فهي بادرة طيبة». وأكدت عضو جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة أن تقريرا عن الزيارة سينقح ويرفع للجمعية في الرياض وسترسله بدورها إلى وزارة التعليم العالي، مؤكدة في الوقت ذاته «سنتابع الوضع في سكن طالبات جامعة أم القرى وعملنا نبلغ ونراقب ونرى ماذا سيحدث هل تحسن الوضع وأصبح إيجابيا وهل تم التجاوب مع تقريرنا وأرسل أحد من الوزارة أو الجامعة لتحقيق أكثر بناء على تقريرنا أم لا».

الجوهرة العنقري: أن الزيارة لسكن طالبات جامعة أم القرى قادها أكثر من دافع، من بينها جملة شكاوى من قبل الطالبات، «ونحن كحقوق إنسان من واجبنا تقصي الحقائق ونتابعها ونبلغ عنها.

رئيس تحرير جريدة الرياض يلتقي رئيس وأعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

إلتقى رئيس تحرير جريدة الرياض الأستاذ تركي بن عبد الله السديري في مكتبه بالرياض رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني ونائب الرئيس الدكتور صالح بن محمد الخثلان وعضو الجمعية الدكتور صالح بن عبد الرحمن الشريدة والأستاذ خالد بن عبد الرحمن الفاخري المشرف على الشؤون المالية والإدارية بالجمعية.

وتناول اللقاء مبادرات الجمعية في أداء أدوارها بحماية الحقوق وتطلعاتها بالوصول إلى مستويات جيدة تساند مظاهر التطور الاجتماعي في وعيه وثقافته وحقوق مواطنيه، وقد رحب رئيس التحرير بتطوير التعاون بين الجمعية وجريدة «الرياض» فيما من شأنه خدمة مجتمعنا

وفي نهاية اللقاء أهدى الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني إلى الأستاذ تركي بن عبد الله السديري مجموعة من مطبوعات الجمعية متمنيا لجريدة الرياض دوام التوفيق .

تعزيز التنسيق بين جمعية حقوق الإنسان بجازان وهيئة الأمر بالمعروف

بحث وفد من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بمنطقة جازان مع مدير هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. في المنطقة الدكتور عبد الرحمن عمر المدخلي التعاون والتنسيق بين الجهازين ودور الهيئة في تعزيز حقوق الانسان . واستمع الوفد المكون من الدكتور أحمد يحيى البهكلي المشرف العام على فرع الجمعية، العباس أحمد الحازمي ،الدكتور علي شيبان العريشي ، الدكتور حمود علي أبو طالب، العباس حسن بشيري وعبد الله هادي محزري الى ايجاز من المدخلي عن منجزات هيئة جازان في تحقيق الأمن العقدي والفكري والأخلاقي ،حقوق الإنسان ، تعزيز الوسطية من خلال حثهم على الالتزام بالقيم والأخلاق التي يحث عليها الدين الحنيف ويمليها الواجب الوطني .

وشدد الوفد على ضرورة التعاون المشترك وتبادل الخبرات والتجارب مثمنين في الوقت نفسه التزام هيئة جازان بالأنظمة والتعليمات التي من شأنها الحفاظ على حقوق المقبوض عليهم وإسداء النصح والتوجيه لهم. وزاروا معرض الهيئة الذي يحتوي على نماذج من المخالفات التي قبض عليها من سحر وشعوذة وشعارات وافدة على مجتمعنا .

حقوق الإنسان: هيئة التحقيق والادعاء بحاجة إلى الدعم في الكوادر البشرية والمادية

قال المشرف العام على فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن العديد من القضايا الأمنية ليست هيئة التحقيق والادعاء العام هي الطرف الوحيد فيها والقضايا تتشعب وتتنوع مابين الحق الخاص والعام وكل حق تحكمه سلسلة من الإجراءات والأنظمة.

وأشار إلى أن الجمعية تتواصل مع كافة الجهات الحكومية لمتابعة أوضاع حقوق الإنسان خاصة السجناء والموقوفين ونراقب ونرصد مدى التزام كافة الأجهزة الحكومية بالأنظمة التي وضعتها الدولة والتي تتعلق بحقوق الإنسان أيضا ندعم الأجهزة لتنفيذ هذه الأنظمة

وبين الدكتور الشريف عقب زيارته لهيئة التحقيق والادعاء العام بمنطقة مكة المكرمة مع عدد من أعضاء الجمعية انه اطلع على سير الاجراءات التحقيقية التي تجريها الهيئة مع بعض الموقوفين وأشار إلى أن هذه الزيارة تأتي في سياق الزيارات الميدانية التي تقوم بها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للجهات ذات العلاقة لمد جسور التعاون والتفاهم فيما يتعلق بالقضايا المعروضة لديها وقد التقى الوفد برئيس فرع الهيئة بمنطقة مكة المكرمة الشيخ فهيد بن ناصر المجماج الذي أكد على التعاون القائم بين الجمعية والهيئة في كل ما من شأنه المساهمة في حفظ الحقوق وإرساء العدل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

وبين الدكتور الشريف أن اللقاء مع المسئولين في هيئة التحقيق والادعاء العام كان مثمرا وهناك توافق في وجهات النظر بيننا أدى الى فتح آفاق تعاون من ضمنها وجود منسقين على مستوى محافظة جدة ومكة والطائف لإنهاء القضايا المتابعة من قبل جمعية حقوق الإنسان في وقت قصير وأشاد بالجهود المبذولة من قبل المحققين بهيئة التحقيق والادعاء العام خاصة فيما يتعلق بالرقابة على السجون.

وأضاف في الوقت الذي نثني فيه على دور الهيئة ونشيد بعظم دورها فإننا نؤكد أنها تحتاج الى مزيد من الدعم في الأعضاء سواء في الكوادر البشرية أو المادية والهيئة تعتبر صمام آمان للمتهمين وهي التي تسهر على حفظ حقوقهم من جهة الضبط في نفس الوقت ودورنا مراقب ومتابع من قيام الهيئة بتنفيذ الحقوق المنصوص عليها في نظام الإجراءات الجزائية.

وحول تأخير إطلاق بعض الموقوفين والسجناء بعد انتهاء فترة سجنهم قال كل قضية لها ظروفها والإفراج عن السجناء أو التأخير في ذلك يختلف من خلال الحقوق الخاصة وطول مدة الترحيل في الجوازات وبعضها يكون عدم وجود الرقم الدولي والبصمات والهيئة متفقة معنا في ذلك والهيئة ترفع نفس الملاحظات ويتبقى تعاون الجهات الاخرى في تسهيل العقبات لمن انتهت محكوميتهم في إطلاق صراحهم.

تتمة الصفحة الاولى..

الجانب كما تم استعراض الجهود التي بذلت في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان في المملكة وفي الختام شكر رئيس الجمعية والأعضاء الحاضرين معالي الأستاذ تركي السديري على تلبيته الدعوة وعلى إسهاماته في مجال حقوق الإنسان بعد ذلك تم إهداء الضيف درع تذكاري بهذه المناسبة.

حقوق الإنسان تطالب بإعادة النظر في أحكام الكفالة

طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بإعادة النظر في أحكام الكفالة «لوجود الكثير من العيوب.

ورصد التقرير الذي أصدرته الجمعية مخالفات وتعقيدات إدارية وتنظيمية في النظام منها، عدم فعالية أحكام الكفالة، انتشار ظاهرة العمالة السائبة، انتشار جرائم العمالة الوافدة، امتناع العمالة الماهرة والفنية عن القدوم إلى المملكة، عدم تحرير سوق العمل، عدم فعالية الإجراءات الرقابية، وتشويه سمعة المملكة.

كما أن الجهات الإدارية المعنية لا تطبق قرار مجلس الوزراء القاضي بإلغاء عبارة الكفيل والكفالة وإلزام العامل بموافقة الكفيل على كثير من التعاملات الشخصية وطالبت بمنع احتجاز جواز العامل وإلغاء موافقة الكفيل على استقدام العامل لأسرته وإلغاء التصريح بأداء الحج وكذلك إلغاء الموافقة على الزواج.

وانتهى التقرير إلى مطالبة الجمعية بإنشاء جهاز حكومي يتولى شؤون العمالة الوافدة وينظم وكالة وزارة العمل للشؤون العمالية.

حقوق الإنسان تخاطب الداخلية لسرعة إنهاء جنسية مواطنة

قال نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور صالح بن محمد الخثلان ، أن الجمعية خاطبت وزارة الداخلية للشؤون الأمنية في لإنهاء إجراءات إضافة مواطنة بصفة عاجلة في السجل المدني لوالدها السعودي، وبما يمكنها من كفالة زوجها وأبنائها، مشيرا إلى اتخاذهم كافة الإجراءات التي تنهي القضية بحصولها على الجنسية السعودية، استنادا إلى الأوراق الرسمية التي تدعم قضيتها وتنهي معاناتها بشكل تام. وبين الدكتور الخثلان، أن الجمعية تتابع القضية بشكل مستمر، منذ رصدها من قبل الجمعية. وقال : «سنواصل متابعة القضية مع الداخلية حتى نهايتها».

وأشار الدكتور الخثلان إلى أن قضايا الجنسية من القضايا الهامة التي ترد إلى الجمعية بكثرة مما يستتبع ضرورة التدخل السريع لحلها ، لما لها من أهمية بالغة على استقرار الأسرة وتمتعها بحقوقها.

ثقافة حقوق الإنسان

الحقوق الأسرية

ثارت في الآونة الأخيرة المشاكل الأسرية التي يكون ضحيتها الأولاد ، حيث أنه بمجرد حصول خلاف بين الأزواج تبدأ مرحلة تصفية الحسابات والتنازع في الحصول على الأولاد دون النظر لمصلحتهم أو الأفضل لرعايتهم في هذه السنين المبكرة ، والأصل أن الحضانة للمرأة ولا تكون للرجال إلا إذا عدم النساء إلا أن في ذلك اختلافات فقهية لذا يجب بداية معرفة التكليف الشرعي للحضانة ، هل هي حق للحاضنة أم حق للحاضن من الرجال ؟ وللفقهاء في ذلك آراء ، فقد رأى المالكية أن الحضانة هي حق للحاضن على المشهور عندهم ، قال ابن القاسم : سمعت مالكا يقول في امرأة طلقها زوجها وله منها ولد فردته عليه ثم طلبته : لم يكن ذلك لها

ويعلل ابن شد ذلك بقوله لأنها أسقطت حقها في حضانته ، ومن يسقط حقه لا يكون له أن يطالب به بعد هذا الاسقاط

أما الأحناف في الراجح عندهم أن الحضانة حق للحاضنة غير أن بعض فقهائهم يرون أن أمر الحضانة مبني على حفظ المحضون ، وأن الحضانة ولاية نظر ، وأنه حتى تحقق نفع المحضون وجب المصير إليه بدون إلتفات إلى حق الأب أو حق الحاضنة ، لذلك قضي بأن المنصوص عليه شرعا أن في الحضانة ثلاث حقوق ، حق الصغير وحق الحاضنة وحق الأب ، وهذه الحقوق مجتمعه فيما أمكن التوفيق بينهما وجب المصير إليه ، فإن تعارضت فحق الصغير مقدم على حقيهما جميعا فيقدم رعاية الصغير لأن مدار الحضانة نفعه .

والرأي عند الشافعية والحنابلة أن الغلام إذا بلغ سبعا خير بين أبويه ، فمن اختاره كان أولى به ، وحجتهم في ذلك أن عمر وعلى رضي الله عنهما قضيا بالتخيير كما أن النبي صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين أبيه وأمه ، فيجب النظر إلى مصلحة الأطفال وكيفية تنشأتهم

المشرف العام على الشؤون المالية والإدارية
خالد بن عبد الرحمن الفاخري
Nshr1@yahoo.com

بيان الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
بمناسبة اليوم العالمي لضحايا العنف ضد الأطفال الأبرياء

اعتنى الإسلام بالطفولة عناية كبيرة، و فقد جاءت الشريعة بحقوق وواجبات الطفل واهتمت بنشأته وتربيته وتعليمه كما وأن الاتفاقيات الدولية جاءت مواكبه للتشريع، ففي اتفاقية حقوق الطفل» و التي صادقت عليها المملكة عام ١٩٩٦م ماعدا المواد التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما صدر في المملكة العديد من القواعد النظامية للطفل كقواعد تشغيل الأحداث التي تحدد الحد الأدنى لسن العمل، و العديد من أوجه حماية الأحداث، كما تضمنت تلك القواعد حماية خاصة للمعوقين منهم، كما ان المملكة أقرت إلزامية التعليم الابتدائي من أجل محو الأمية و الحرص على مستقبل النشء. و أنشأت مستشفيات الأطفال بالإضافة إلى توفير الرعاية الاجتماعية لمن يحتاجها من الأطفال من خلال دور الرعاية الاجتماعية و دور الأيتام و كفاية اليتيم و برامج الإعانات الاجتماعية و الجمعيات ا لخيرية النسائية و مركز الملك عبد العزيز لرعاية الموهوبين و مراكز رعاية المعوقين .

ان من حق الطفل ان يجد الأمان و الحماية لأنه غير قادر على حماية نفسه. وما أكثر الأسباب التي تقود إلى إلحاق الضرر بالأطفال و منها الإتكاليه، سواء في البيت أو الأماكن العامة. ففي البيت، قد يتعرض الطفل للخطر كالسقوط من مكان مرتفع، أو الاقتراب من النار أو الآلات الحادة. و في خارج البيت يتمثل الخطر في قطع الشوارع و الاستخدام الخاطئ للدرج الكهربائي في الأسواق أو عدم ربط حزام الأمان في السيارة. فالإخطار كثيرة و ليس من التربية القول بأن على الطفل ان يجرب الخطر، و هناك فرق بين التجريب تحت الإشراف و بين التعرض للخطر بمبرر تقوية شخصية الطفل و تركه يعتمد على نفسه منذ سن مبكرة. كما انه ليس من التربية ان يضع الأب طفله في حجرة و هو يقود السيارة ، و ليس من التربية ان نترك الطفل في المصاعد أو في السير الكهربائي للحقائب في المطارات ، و الأب أو الأم يتفرج على ذلك. و ليس من التربية ان نترك الطفل في الأماكن العامة المزدحمة يسير وحده ثم نكتشف فجأة ان الطفل غير موجود، وان كل من الأم و الأب اعتمد على الأخر و ربما كان الاعتماد الكلي على الخادمة التي تم تكليفها بمهمة أخرى دون نقل مهمة الإشراف على الطفل إلى شخص أخر!! و هكذا تضيع المسؤولية و يدفع الطفل ثمن الإهمال و الإتكالية.

و الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تدعو إلى قيام اللجنة الوطنية للطفولة بتفعيل النظام الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٨ و تاريخ ١٤٢٦/٩/١٤هـ ،.بهدف الحفاظ على حقوق الطفل و تعزيزها، و الأخذ بالتوصيات التالية:

١- توحيد سن الرشد أو الأهلية في المملكة، إذ ان الوضع الحالي يتفاوت فيه مرحلة الرشد والقصر، و يمكن اعتبار سن الثامنة عشرة سنا للأهلية في المسائل الجنائية و المسائل المدنية. و يتفق مع الفقه الإسلامي و التعريف الوارد في المادة الأولي من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل و مع إعلان حقوق الطفل في الإسلام.

٢- إيجاد نظام لحماية الطفولة يتضمن عقوبات رادعة من أباء و غيرهم الذين يعتدون جسديا على أبنائهم فقد رصدت الجمعية العديد من القضايا التي تعرض فيها الأبناء للاعتداء من أولياء أمورهم و انتهت حياة بعض الأطفال نتيجة التعذيب ولا يزال الأمر في ازدياد مطرد مما يتطلب وضع حد لذلك .

٣- وضع (مدونة وطنية لحقوق الطفل) تكون مرشدا للأجهزة الحكومية و الأهلية في معالجة جميع ماله علاقة بالطفل.

٤- تكثيف دور الجهات المختصة في التصدي لظاهرة تسول الأطفال.

٥- بذل جهود خاصة للتعرف على أسباب هروب الأطفال من المدرسة ، التي قد يكون بسبب العقاب البدني للطلبة. عوامل الطرد داخل مؤسسات التربية ضرورة إلغاء العقوبة التأديبية التي تتضمن حرمان الطالب من الدراسة لفترة معينة و البحث عن بدائل مناسبة من وسائل التقويم.

٦- توفير وسائل التثقيف و الترفيه و الاطلاع للطفل. و العناية بإيجاد مكتبات متخصصة للطفل و إيجاد برامج هادفة لتنمية إدراكه و تحقيق هواياته.

٧-توفير الخدمات التعليمية و الصحية في البيئة المرافق التعليمية، حيث نجد المدارس متفاوتة من حيث جودة المباني، و توفر المعامل و الكفاءات.

٨-و ضع برامج لتحقيق التأهيل المهني و الدمج الاجتماعي للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ليكونوا أعضاء نافعين للمجتمع يعتمدون على أنفسهم بدلا من ان يكونوا عالة على المجتمع.

٩-وضع آلية مناسبة لقبول الأطفال في المرحلة الابتدائية الذين يعانون من عدم قيام أولياء أمورهم باستخراج أوراقهم الثبوتية بحيث يتم قبول التحاقهم بالمدارس و مطالبة أولياء أمورهم إنهاء إجراءات أوراقهم الثبوتية عن طريق مخاطبة الحاكم الإداري بشأنهم.

١٠-التوسع في رياض الأطفال لأهميتها في تهيئة الطفل للمرحلة التعليمية.

١١- لقد أدى كثرة ضياع الأطفال في الأماكن المزدحمة مما يتطلب ضرورة تخصيص غرف للأطفال المفقودين.

و أخيرا، فإن المهم هو توفير بيئة امن و حب للطفل و حمايته من المخاطر التي لا يدركها ولا شك ان بعض الكبار بحاجة إلى دورات تدريبية في كيفية التعامل مع الأطفال و احترام حقوقهم بطرق تربويه سليمة و هي حقوق كثيرة أهمها الأمن جسديا و فكريا و تربويا. و من يعتقد انه يؤدي حقوق الأطفال لمجرد تأمين احتياجاتهم المادية فهو بحاجة إلى الالتحاق ببرنامج عن حقوق الأطفال. إضافة إلى ضرورة زيادة نشر الوعي الحقوقي للطفل وتطبيق التعليمات والأنظمة التي تعطي الأطفال حقهم بصفتهم رجال المستقبل.

بيان الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

بمناسبة اليوم العالمي للأسرة

بمناسبة اليوم العالمي للأسرة الم،افق ١٥مايو ، يسر الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن تشارك المجتمع الدولي بهذه المناسبة و تدعو إلى حماية الأسرة و تعريفها بحقوقها و تمكينها لأن تكون لبنة أساسية لبناء المجتمع و رقية. هذه المناسبة تحظى بقدر كبير من اهتمامات منظمات حقوق الإنسان حيث الحق في الأمن و العمل و الصحة و العيش الكافي و التربية و التعليم و المشاركة الفرد و المجتمع من خلال الأسرة و لقد نصت المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكل فرد حق في الحياة و الحرية و في الأمان على شخصه، و على ذلك نصت الفقرة ب من المادة الخامسة من اتفاقية مناهضة التعذيب على ضرورة حماية الإنسان و مجتمعه، و نصت المادة السادسة و الثلاثون من النظام الأساسي للحكم على أن توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها و المقيمين فيها. كما يعتبر التعليم للأسرة من أهم القضايا حيث حث الإسلام على العلم و التعلم و نصت المواثيق على مجانية التعليم و التشجيع على رفع الوعي المعرفي و الوصول إلى ارقي الدرجات في العلم و المعرفة و بناء أسرة راسخة و محصنة من الأمية. كما أن الصحة إحدى الثروات التي يجب الاهتمام بها و لتصبح تاجا على أفراد الأسرة عموما حتى لا يبقى معاقا ولا مريضا مزمنا يرهق أسرته و يثقل دولته بعلاجه و العناية به، و قد اهتمت العهود و المواثيق الدولية بالحق في الرعاية الصحية و العناية بهذا الحق لأفراد الأسرة و معالجة القصور في هذا الشأن لأن ذلك يُعد من أهم معايير الوفاء بحقوق الإنسان كما أن الحق في العمل و الذي يعتبر مصدر رزق الفرد و إعالة أسرته، فلا يمكن أن تقوم الحياة بشكلها الطبيعي إلا به، و هذا الحق نجده منصوصا علية في الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، حيث أن البطالة ضرر يعود إلى الأسرة و ينخر كيانها. و الجمعية تدعو كافة القطاعات إلى التسريع بتوظيف آلاف الخريجين حتى لا يصبحوا عالة على أنفسهم و أسرهم و يجعل من فراغهم ضرر على مجتمعهم، مما يتطلب معه وضع إستراتيجية جادة لحل هذه المشكلة، و تمكين الشباب من الحصول على فرص عمل تناسب مؤهلا تهم العلمية . كما أن الحق في الحياة الكريمة حق مكتسب يكفل به الفرد مسكنه و معاشة، و قد كفلت الشريعة مقومات الحياة إلى أن امتد التشريع إلى الدعم المادي من بيت المال إذا لم يتمكن من اللحاق بفرص العمل. فقد نصت الفقرة الأولى من المادة الخامسة و العشرين من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن لكل شخص الحق في المعيشة الكافية من تغذية و ملبس و مسكن و نحو ذلك، و كذلك الميثاق العربي و النظام الأساسي للحكم الذي يكفل حق المواطن و أسرته في حال الطوارئ و المرض و العجز و الشيخوخة من خلال الضمان الاجتماعي و الجمعيات الخيرية حيث تلحظ الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من خلال رصدها تردي الأحوال المعيشية لبعض الأسر و بروز التسول و أن اغلب الأسر لا يملك مسكنا. كما أن الحق في بيئة سليمة حق يجب المحافظة عليه و الاهتمام به و رفع مستوى الوعي بقضايا البيئة و بذل الجهود في بيئة آمنة خالية من الملوثات التي تؤدي بصحة الأفراد والأسر إلى العواقب الوخيمة. مما يتطلب معه ترسيخ الشعور بالمسؤولية للمحافظة على البيئة و تحسينها و رفع مستوى الوعي بقضاياها و حماية الصحة العامة من أخطارها و أمراضها. وقد رصدت الجمعية بعض حالات تسرب مياه الصرف الصحي و أغبرة الكسارات ودخان المصانع وحتى مخاطر الضغط العالي الكهربائي و أبراج الجوال و بعض المشاريع الضارة و الأمل معقود بالجهات المسؤولة أن تراعي تلك السلبيات على أفراد الأسرة و المجتمع. آملين أن يحظى هذا اليوم بتفعيل ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بما يخدم الأسرة و يحقق من مكانتها و دورها في النهوض بالأمة و الرفع من شأن الوطن و رقيه.

و الحياة الثقافية و البيئة السليمة و غيرها مما لا تستقيم الحياة بدونها و لقد ورد في الأثر انه من بات آمنا في سربه معافا في بدنه يملك قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها . فهذا الأثر يعدد الحقوق الاجتماعية الأساسية للإنسان و يضع على رأسها الأمن على النفس و المال و العرض و العقل و الدين فهذه الضرورات الخمس التي رعاها الدين الإسلامي و اهتم بها لحماية

هولي ام هيكمان تزور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

قامت السيدة هولي ام هيكمان السكرتير الثالث للشئون السياسية بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية بزيارة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يوم الثلاثاء ١٤٣١/٦/٤هـ وكان في استقبالها سعادة الدكتور/ مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ، في بداية اللقاء رحب رئيس الجمعية بالضيف الزائر وتطرق الحديث لعدد من الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان وبين رئيس الجمعية للضيف الزائر ما صدر مؤخرا من أنظمة وتعليمات تصب في صالح حقوق الإنسان في المملكة.

المجلس التنفيذي للجمعية يعقد اجتماعه الرابع عشر

عقد المجلس التنفيذي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعه الرابع عشر في المقر الرئيسي للجمعية بمدينة الرياض برئاسة سعادة رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني وحضور أعضاء المجلس ، حيث تم في بداية الاجتماع ترحيب رئيس الجمعية بالأعضاء الحاضرين ، تلي ذلك استعراض المواضيع المدرجة على جدول الأعمال و مناقشتها واتخاذ عدد من القرارات بشأنها

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

تحقق في تلوث منجم مهد الذهب

شرعت جمعية حقوق الإنسان بالمملكة في التحقيق في أكبر قضية تلوث تشهدها المنطقة الغربية من المملكة وذلك في أكبر مناجم المملكة والشرق الأوسط بعد أن تسببت أعمال التعدين في منجم مهد الذهب بتلوث تربة محافظة مهد الذهب بالمواد الثقيلة السامة المهددة لحياة البشر والنبات والحيوان في تلك المنطقة.

وتقدم عشرات المواطنين من سكان مهد الذهب يمثلون (٢٠ ألف نسمة) إلى جمعية حقوق الإنسان عقب افتتاح فرعها الجديد بالمدينة المنورة بشكاوى عاجلة تناشد تدخل حقوق الإنسان لاحتواء أزمة تلوث تربة محافظة مهد الذهب وإنقاذ السكان من عمليات الردم الترابي والسموم التي تثيرها الرياح ليستنشقها السكان.

وأوضح المشرف على فرع جمعية حقوق الإنسان بالمدينة المنورة الدكتور محمد بن سالم العوفي أن حقوق الإنسان بدأت بالتحقيق في قضية تلوث تربة مهد الذهب واستقبلت شكاوى سكان في تلك المنطقة وأنه سيتم الاستعانة بأصحاب الخبرة للمساهمة في كشف الحقائق والاطلاع على الدراسة التي أعدتها جامعة الملك سعود بالرياض حول القضية.

وقال الدكتور عبدالله الفراج رئيس فريق بحثي من جامعة الملك سعود بالرياض كان قد أجرى دراسة أثبتت تلوث تربة محافظة مهد الذهب عن خطورة الموقف وضرورة التدخل السريع لإنقاذ السكان قائلاً إنه وباء صامت يخرج من بين ركام الذهب يرتبط بعمليات التعدين تلوث التربة بالعناصر الثقيلة موضحا أنه دُرِسَ في هذا البحث تأثير متغيرين مستقلين هما: البعد عن المنجم ، وعمق جمع العينة، على متغير تابع (غير مستقل) وهو اختلاف تركيز العناصر الثقيلة في التربة من موقع لآخر، وما بين الطبقة السطحية وتحت السطحية. بينما المتغير الثابت هو اتجاه الريح والتربة غير منقولة؛ لذا جُمِعَ ١٢ عينة تربة من ستة مواقع ابتدأت بمحاذاة مرادم منجم مهد الذهب وحتى نهاية المنطقة المأهولة بالسكان من مدينة مهد الذهب، وعلى عمقين (٠-٥ و ١٥-٢٠سم). نُخِلَت التربة ثم طُحِنَت (٧٥ ميكرون)، وهضمت باستخدام الميكرويف كما لدى (EBA ٣٠٥١)، وقُدِرَ تركيز العناصر الثقيلة في راشح مستخلص الهضم بواسطة جهاز الامتصاص الذري (AA).

وقد أظهرت نتائج البحث تلوثا كبيرا لتربة مهد الذهب بالعناصر الثقيلة، حيث زاد متوسط تركيز الزنك (٣٩٨ مجم كجم-١) مقارنة بالمتوسط العالمي (٥٠ مجم كجم-١) ثماني مرات تقريباً، وزاد الرصاص تسع مرات، والنحاس خمس مرات، بينما كان الكادميوم في مهد الذهب ٢٨ ضعفاً مقارنة بالمتوسط العالمي. وباعتماد مقياس مدى الوفرة (EF) لقياس مدى التلوث، كانت جميع العينات ولجميع المواقع ملوثة بعنصر أو أكثر. وازداد تركيز العناصر بالقرب من مرادم المنجم، فبلغ متوسط تركيز الرصاص للموقع الأول (٢٢٥ مجم كجم-١) عشرين ضعفاً لتركيزه في الموقع الأبعد (١١ مجم كجم-١)، وكذلك كان الزنك في الموقع الأول خمسة أضعاف، والنحاس والكادميوم الضعفين أو أكثر مقارنة بالموقع الأخير، كما زاد متوسط تركيز العناصر في الطبقة السطحية عن تحت السطحية بمقدار الضعف أو أكثر. لذا ظهر تأثير المتغير المستقبل (البعد عن المنجم) و (عمق جمع العينة) على المتغير التابع (تركيز العناصر الثقيلة)، حيث كانت العلاقة عكسية بانه قد تجاوز تركيز العناصر الثقيلة في مهد الذهب الحدود العالمية لها. وتعتبر تربة مهد الذهب ملوثة بالعناصر الثقيلة. وعند تطبيق معامل الوفرة، وجدت تربة مهد الذهب ملوثة بعنصر أو أكثر في جميع مواقع الدراسة وعند المقارنة بالمقياس الهولندي وجدت جميع مواقع الدراسة ملوثة بعنصر أو أكثر ، واتضح عن طريق التجربة أنه كلما اقتربنا من المنجم أو كانت العينة سطحية زاد تلوث التربة بالعناصر الثقيلة، مما اثبت أن التلوث بسبب وجود مدافن منجم مهد الذهب المكشوفة. مؤكدا أن هذه النتائج تعود لدراسة طلاب مهد الذهب التي فازت بالمركز الأول على مستوى المملكة وقد جاءت مطابقة للنتائج الدراسة التي قامت بها جامعة الملك سعود بالرياض.

وكشف الدكتور عبدالله بن عيسى الدباغ رئيس شركة التعدين العربية السعودية «معادن» أن الشركة لا تنوي إغلاق المنجم . وأضاف الدباغ أن الشركة ماضية في أعمال التعدين لعدة سنوات قادمة بعد أن أدت الاستكشافات المكثفة التي أجرتها شركة التعدين العربية السعودية «معادن « مؤخرا ممثلة بشركة المعادن النفيسة والأساس إلى مد العمر الافتراضي لمنجم مهد الذهب الذي يعتبر من أقدم المناجم بالمملكة إلى أكثر من ست سنوات قادمة.

مابين الانتهاكات .. والشجب والإدانة

إنتهكت أحداث حصار غزة حقيقة كل الأعراف «الشرعية الدولية و حقوق الإنسان و الديمقراطية وحرية الشعوب ، إنتهاكاً لا يدع لعاقل شبهة في أنّ هذه الأعراف ليست إلاّ أصنام عجوة حين جاع الغرب الحاقد أكلها، بل هي عندهم أهون من ذلك ، ما ذنب شعب غزة المسلم إلاّ أنّه اختار. حسب القواعد الديمقراطية . قيادته فاستحق العقاب الجماعي والحصار الظالم الذي لا يتعرض له شعب على وجه الأرض بهذه الطريقة والجميع ساكت لا يحرك ساكناً في حين

يعلن البرلمان الأوربي تقاريره عن مخالفة دول في المنطقة لحقوق الإنسان، فهل إسرائيل فوق مستوى البشر فلا يُسألون؟ أم أنّ أهل غزة دون مستوى البشرية فلا «حقوق إنسان» لهم؟ هل آن لدولنا العربية والإسلامية في كل مكان أن يعرفوا حقيقة عدوهم ، وطبيعة الصراع بينهم وبين أعدائهم؛ ذلك أنّ كثيراً من هذه الدول إلى يومنا هذا ما زالوا يرون في الذئب راعياً، وفي العدو حامياً وحارساً، وفي الولي عدواً محارباً ، ورغم قسوة الحصار وآلامه التي تعتصر قلوب كل المسلمين في الأرض، إلاّ أنّه . سبحانه وتعالى . جاعل فيه خيراً كثيراً، وجاعل من بعده فرجاً ومخرجاً . وفي هذا الصدد لا يسعنا إلا أن نؤازر إخواننا في غزة فيكفيهم شرفاً وعزة أن أسوتهم في مثل هذا الحصار رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه حين حوصروا في شعب أبي طالب، وكذلك حين حاصرتهم الأحزاب حين قال تعالى:(وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ) سورة البروج: ٨، ثم كان عقب هذا الحصار أنواع من الفرج والتمكين والانطلاق لدعوة الحق، فلتبشروا أهل غزة بنصر الله طالما صبرتم كما صبروا واحتسبتم كما احتسبوا وتوكلتم كما توكلوا، فقد قال الحق تبارك وتعالى : (اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا إِنَّ الأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ) سورة الأعراف:١٢٨ .

ونتساءل لماذا لا تطبق اتفاقيات وإعلانات حقوق الإنسان وحقوق المدنيين حال الحرب وغيرها ؟!

ثم أليس فوق هذه الاتفاقيات والحقوق : (المواثيق الإلهية) التي تحرم الإعانة على قتل مسلم أو ظلمه وانتهاك حرمته (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) سورة المائدة: من الآية ٢ .

ونحن جمبعا حكومات وأفراد رجالاً ونساء نعلن موقفنا بأننا نستنكر ونشجب وندين بشدة ، ونطالب بانعقاد فوري لمجلس الجامعة العربية !! وطلب عاجل لانعقاد المؤتمر الإسلامي لبحث الاعتداء الإسرائيلي الآثم !! ونطالب كذلك مجلس الأمن الدولي بالانعقاد الفوري !! واستدعاء السفير الإسرائيلي وتبليغ الحكومة الإسرائيلية احتجاجاً شديد اللهجة ضد هذه الجرائم المدانة والمستنكرة .

هذه المفردات ملّها الشارع العربي ، وباتت هذه المفردات معروفة عند العامة قبل الخاصة وكأن القاموس الدبلوماسي العربي والإسلامي لا يحوي إلا فقط هذه المفردات ،فهل يكفي هذا وهل يوفر هذا مطلب حقوق الإنسان أعتقد أن هذه المفردات لم تعد صالحة للتعامل مع حجم الأحداث . لكن يا ترى من الذي تأذى ؟ ومن الذي تألم؟ ومن الذي تعذب ،جراء تلك الأحداث ؟ هو ذلك الطفل الذي تجلس عائلته على مدار الساعة من أجل أن تضخ له الأكسجين أو تلكم المرأة التي قتل أولادها أو ذلك الرجل الذي هدم منزله عنوة ثم ماذا ؟! والأدهى من ذلك ما نشاهده من بعض السياسيين الذين يريد كل منهم أن يحقق نجاحاً لحزبه وضربة للحزب الآخر والأمة الإسلامية والشعوب تقتل والنساء ترمل والبيوت تهدم والأطفال تموت والأدوية تنقطع والطعام ينفذ كل يريد أن يحقق وجوده وسحب الدعم عن وجود الآخر . هل يعقل بعد هذا الحصار على غزة أن نرى وبكل سهولة وبمزيد من الشجب والإدانة هذه الجريمة البشعة التي اقترفتها القوات البحرية الإسرائيلية ضد قافلة الحرية الإنسانية المتجهة إلى قطاع غزة وهي تقوم بمهمة إنسانية.. أن نسمع نفس المفردات ؟!!وخصوصا أن هذه الجريمة خرقت كافة المبادئ الإنسانية والشرائع والقوانين والأعراف الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان .

في نظري أن الكيان الصهيوني ابى ألا أن يضيف إلى صفحته السوداء سوى جريمة جديدة ضد العمل الإنساني، بل إن باعتدائه البغيض تحدى أكثر من ٤٠ دولة واعتدى على ممثليها، بينهم شخصيات رسمية وبرلمانية وسياسية وأوروبية وعربية. فمتى نفيق من غفلتنا التي انحصرت بين عبارات الشجب والإدانة دون التوصل إلى حل جذري يعطي كل ذي حق حقه .

بقلم / أحمد بن محمد المحمود

كاريكاتير

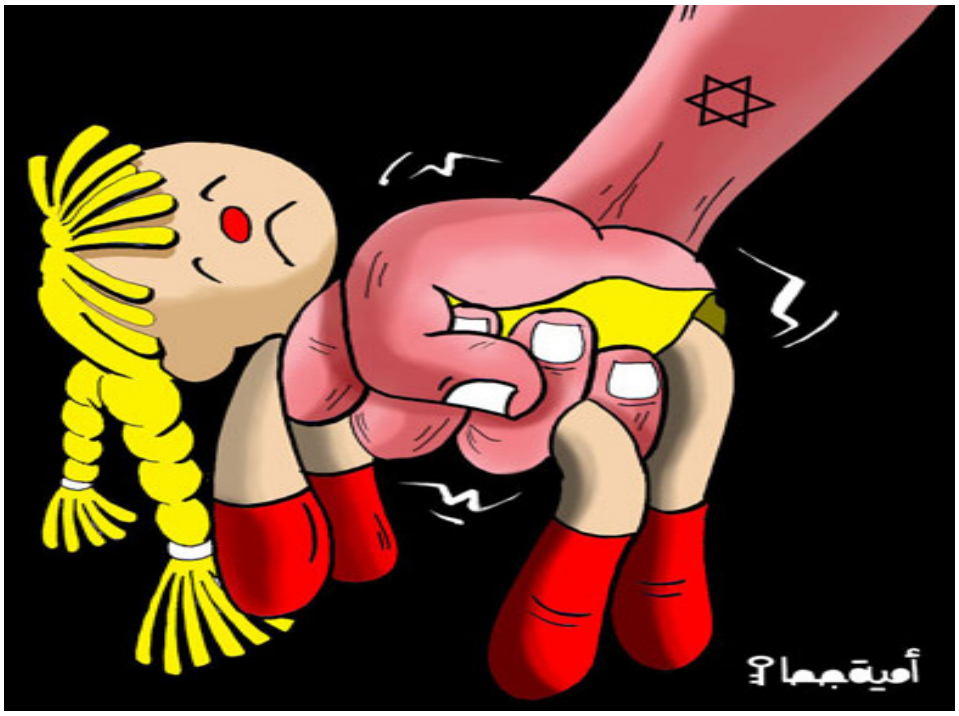

رئيس الجمعية يطالب بهيئة عليا للإشراف على مشاريع الدولة

طالب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني بتشكيل هيئة عليا ترتبط بمجلس الوزراء لمتابعة تنفيذ مشاريع الدولة، كما طالب بالمسارعة بإنشاء هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وتمكينها من أداء دورها مع دعم الجهات الرقابية الأخرى بالإمكانيات اللازمة وسرعة تعديل ضوابطها للحفاظ على أموال الدولة والقضاء على الفساد.

وثمن ما تضمنه أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز من قرارات تقضي بوضع الخطوات الإجرائية والآليات الكفيلة بالقضاء على أي تلاعب أو استغلال لمدخرات الوطن ، ومحاسبة كل مقصر أو متجاوز في هذا الجانب، وقال إن الأمر السامي الكريم يؤكد حرص خادم الحرمين الشريفين على إقامة العدل وإرساء معايير الحق ووضع الأمور في نصابها الصحيح التي لا تقبل التبريرات أو المواربة أو الأعذار وحفظا لكرامة الشهداء والقضاء على الفساد بكل إشكاله ومحاسبة المقصرين، وتأكيدا لمبدأ الشفافية والمصداقية التي ينتهجها خادم الحرمين الشريفين في محاسبة كل مقصر ومتهاون في هذه الفاجعة بكل حزم دون

أن تأخذه في ذلك لومه لائم.

وأكد على ضرورة تنفيذ مضمون هذا الأمر السامي الكريم ، وإحالة كل من أثبتت التحقيقات مساهمته أو مشاركته في وقوع هذه الكارثة للمحاكمة وطالب بالاستعجال بإنشاء هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وتمكينها من القيام بدورها على أكمل وجه..

نافذة

الحوار الوطني

جلسات الحوار الوطني في المملكة العربية السعودية مشروع سعودي فريد يرعاه خادم الحرمين تلتقي فيه الأطياف السعودية على اختلاف توجهاتها لتتحاور وتجد مهيعا ممهدا لتبادل الآراء تحت شعار (قولي صواب يحتمل الخطأ وقولك خطأ يحتمل الصواب) ومالم يكن الحوار في الهوية ومعنى الوجود بل كان فيما يسع فيه الخلاف فنحن بخير ولن يقودنا الحوار بهذه المثابة إلا إلى كل خير..

كن تحت شعار الحوار وضمن أطر الحوار وبشعاراته نفسها لابد أن نتحاور في هذا الحوار ومدى تأثيره في الحراك الثقافي والاجتماعي ومدى جدواه في تخفيف الاحتقان ودلالة الناس على أدب الاختلاف والتعاطي مع الميدان الرحب للاختلافات التي يسوغ وجودها في أي مجتمع وأي ثقافة ..

إن جلسات الحوار الوطني وقضاياه وجهد القائمين على مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني لايمكن إنكارها أو التقليل منها بل هي ماثلة لكل ذي عينين وتوحي برغبة صادقة لدى القائمين على المركز بتنفيذ الرؤية التي قام من

أجلها الحوار الوطني برمته ..لكن هذا لايكفي .. نعم لا يكفي .. لأن المجتمع كله مازال يحبو في أدب الخلاف ومازال يجعل الاختلاف في الرأي جريمة عند بعض التيارات ويعدها أول سبل العداوة.. ولك ايها القارئ الكريم

أن تجرب الكتابة في سياق لا يؤمن به التيار الإقصائي المسيطر على الصحافة والثقافة فستشعر بأن الحوارعندهم مجرد شعرات مستهلكة .. وهو سبيل لتأجيج العداوات والاقتيات من الكوارث.. ولايمكن لأي مجتمع يرغب في أن ينجح في الحوار إذا كان لايسمح بأي وجود للرأي الآخر في صحافته ..

ثم إن ثقافة الحوار تكاد تكون غائبة في تعاملاتنا اليومية ودور تعليمنا وفي جامعاتنا .. بل حتى في بيوتنا ؛ حيث نشهد في أحوال كثيرة قمعا للأطفال والنساء وغيابا للحوار الرشيد الذي يبني ولا يهدم .. ولا أزعم أن هذه مسؤولية المركز وحده بل هي مسؤولية المجتمع كله إذا كان يريد حوارا حقيقيا يصل بالسفينة إلى أمانها وسلامتها والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لايعلمون.

د.حبيب بن معلا اللويحق

هيئة التحرير

حقوق
الآراء الواردة في النشرة لاتعبر عن رأي الجمعية وإنما تعبر عن أراء أصحابها
موقع الجمعية : www.nshr.org.sa
رمد .. ١٥٩٣ / ١٤٢٧
تصميم وإخراج
منافذ العصر - ٠٥٩٨٤٠٧٩٩٨
adel@mitc.com.sa

المشرف العام
د. مفلح بن ربيعان القحطاني
nshr1@yahoo.com

رئيس التحرير
د. حبيب بن معلا اللويحق
dr.habeeb.m@gmail.com

عناوين الجمعية
المقر الرئيسي:
المملكة العربية السعودية - الرياض - هاتف : ٠١٢١٠٢٢٢٣ فاكس: ٠١٢١٠٢٢٠٢ ص.ب ١٨٨١ الرياض ١١٣٢١
فرع منطقة مكة المكرمة:
حي المحمدية - طريق المدينة النازل هاتف : ٠٢٦٢٢٢٢٦١ فاكس ٠٢٦٢٢٢١٩٦ ٠٢٦٢٢٧٢٣٥ ص.ب ١١٦٦٦٤ جدة ٢١٣٩١
فرع منطقة جازان:
هاتف ٠٧٣١٧٥٥٦٦ - ٠٧٣١٧٠٠٤٤ - فاكس : ٠٧٣١٧٣٣٤٤ ص.ب ٤٧٦
فرع منطقة الجوف:
سكاكا - حي العزيزية - هاتف ٠٤٦٢٥٨١٤٤ - فاكس ٠٤٦٢٥٨١٥٥ - ص.ب : ٢٧٦٦
فرع منطقة الشرقية: هاتف ٠٣٨٠٩٨٣٥٣ - فاكس ٠٣٨٠٩٨٣٥٤ ص.ب ١٥٥٧٨ الدمام ٣١٤٥٤
مكتب العاصمة المقدسة: هاتف ٠٢٥٥٤٥٢١١ - فاكس ٠٢٥٥٤٥٢١٢
مكتب المدينة المنورة: هاتف وفاكس : ٠٤٨٦٦٤٥٤٤ ، ص ب ٧٧٥ المدينة المنورة ٤١٤٢١